



Republic of Iraq
Ministry of Finance

جمهورية العراق
وزارة المالية

الدائرة / القانونية / الوظيفة العامة

No.:

العدد: ٥٨ / ٨٠٢

Date: / / 20

التاريخ: ٢٠ / /

أستهداف أي مكون عراقي ... أستهداف لكل العراقيين ٩١٤

٢٠١٥/١/٢٧

إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية

م / رواتب الإجازات المتراكمة

تهديكم هذه الوزارة أطيب تحياتها :-

أشارة إلى كتابكم المرقم ق/٢/١٩/٣٥٣٢٦ في ٢٠١٤/١١/١٨ ومرفقه كتاب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٦٠٦٨ في ٢٠١٤/١١/٢ تبين الآتي:-

أن منح رواتب الإجازات الاعتيادية المتراكمة محكوم بالمادة (الخامسة والأربعين) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل وقد تضمنت الفقرة (٥) من المادة (الخامسة والأربعين) من القانون أعلاه (تشمل أحكام الفقرات المتقدمة الوزير عند تخليه عن منصب الوزارة إذا كان يستحق الإجازة الاعتيادية) وقد تضمن أعلام هذه الوزارة المرقم ١٥٣٠٩ في ١٩٨٢/٩/٦ بأن الراتب الذي كان يتقاضاه الوزير قبل تسنمه منصب الوزارة هو الذي يعتبر اساساً في صرف رواتب الإجازات الاعتيادية المتراكمة وحسبما مبين بأعلام أمانتكم الموقرة المرقم ق/٢/١٣٢٥٨ في ٢٠٠٦/٦/٢١ ورد بكتاب الوزارة أعلاه أن السيد (د. نصار زغير دربي / وزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق كان دكتور بيطري وعضو جمعية وطنية وآخر منصب عضو مجلس النواب).

قضى البند (ساساً) من المادة (٤٩) من الدستور بأنه لايجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب وأي عمل أو منصب رسمي آخر .

وقد تنسب بأعلامكم المرقمين ق/٢/٥/٢٧/٢٦٩١٨ في ٢٠١٠/٨/٣ وق/٢/٥/٩٦/٨٢٠٥ في ٢٠١١/٣/١٠ (اعتبار عضو مجلس النواب المنتخب مستقلاً من الوظيفة في حال كونه موظفاً ٠٠)

وأنه بموجب البند (أولاً) من المادة (٤٩) أنفة الذكر فإن أشغال منصب (عضو مجلس النواب) يكون عن طريق الانتخاب أي أن مركزه القانوني يختلف عن المركز القانوني للموظف وبالتالي لايسري عليه النصوص القانونية التي تطبق على الموظفين في دوائر الدولة .

ونود العرض فقد أجازت الفقرة (٢) من المادة (التاسعة والأربعين) من قانون الخدمة المدنية أعلاه المعدل بالقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٧ (منح الموظف المستقيل بموافقة دائرته رواتب الإجازات المتراكمة استثناء من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة .

راجين التفضل بالاطلاع مع التقدير

هوشيار زيباري

وزير المالية

٢٠١٤/١٢/